

بيان صحفي

بيان من مجموعة العمل من أجل بناء سورية حرّة حول إعلان الرئاسة المشتركة من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لمؤتمر بروكسل الرابع حول مستقبل سوريا والمنطقة



صدر عن الرئاسة المشتركة، المكونة من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، لمؤتمر بروكسل الرابع عن مستقبل سوريا والمنطقة، إعلان مشترك في ختام أعمال المؤتمر.

إننا كمجموعة العمل من أجل بناء سورية حرّة¹ وإذ نلاحظ أن المؤتمر كسابقه لم يتبنى بشكل كامل المبادئ العامة لإعادة البناء في سوريا التي قمنا بنشرها في نهاية عام 2018 والتي تبنتها 43 منظمة مدنية سورية، **فإننا نرحب بأن الإعلان الختامي الصادر من الرئاسة المشتركة للمؤتمر تضمن بعض هذه المبادئ الأساسية:**

¹ نبذة عن مجموعة العمل من أجل بناء سورية حرّة: نحن مجموعة من المنظمات المدنية السورية، جمعيتها رؤية واحدة حول المبادئ العامة التي يجب أن تتضمنها عملية إعادة البناء في سوريا، والتي تتلخص في: ضمان تحقيق العملية لتطلعات الشعب السوري، المساهمة الفعالة في ترسيخ السلم الأهلي المستدام، إشراك المجتمعات المحلية، ضمان الشفافية والعدالة، أن تكون العملية ذات أهداف تنمويّة اقتصاديّة واجتماعيّة شاملة، ومرتبطة بمسارات العدالة الانتقالية. أهداف المجموعة:

- المساهمة في وضع رؤى ومقترحات وسياسات لعملية إعادة البناء في سورية مستمدة من الواقع المحلي ومن المبادئ العامة لمجموعة العمل من أجل بناء سورية حرّة.
- المناصرة من أجل حشد رأي عالمي في وسط السوريين، وعلى المستوى الدولي، ضاغطة على الفاعلين السوريين والدوليين للأخذ بالمبادئ العامة والرؤى والمقترحات المقدمة من قبل المجموعة.
- مراقبة عملية إعادة البناء بما يضمن الالتزام بالشفافية والمبادئ والقوانين الإنسانية الدولية.

- تم في الإعلان الختامي في فقرته الـ 24 استخدام مصطلح "إعادة بناء المجتمع السوري" وهو يعكس ما تبنته مجموعة عملنا حيث حددت أن ما نسعى إليه هي إعادة بناء بلدنا (تشمل الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، الإداري والسياسي) وهو مصطلح أكثر عمقاً وأهمية برأينا من مصطلح إعادة الإعمار التي يتم تداوله بشكل رئيسي ليشمل البنى التحتية والجانب الاقتصادي؛

- تضمن الإعلان عدة مصطلحات وتنبهات مهمة متقاطعة مع المبادئ العامة التي نشرناها : حيث تكلم في فقرته الـ 26 أهمية وجود "ظروف من السلامة والكرامة تتماشى مع القانون الدولي" لدى الحديث عن عودة طوعية واسعة

النطاق للمهجرين من سوريا وأكد أن حق العودة يجب أن "لا يسهم في الهندسة الديموغرافية"، كما أشار في النقطة 29 عند تحدّثه عن أن الدعم الذي يجب تقديمه من خلال خطة الاستجابة الإنسانية، "يمكن أن يساعد في تعزيز التماسك الاجتماعي، تمكين المجتمعات المحلية من تحديد احتياجاتها والدفاع عن حقوقها وضمان بيئة أكثر حماية تحد من اللجوء إلى استراتيجيات التصدي الضارة" وأكد في هذه الفقرة على كون "حساسية الصراع" مفتاح نجاح.

وفي الفقرة 30 وعند ذكره للدعم المقدم في مواجهة النزاع وكذلك جائحة الكوفيد-19، ذكر الإعلان أن "مشاركة المجتمعات المحلية وتمكينها في تناول الاحتياجات وإيلائها الأولوية أساسي" وأنه "ينبغي لقرارات التمويل أن تراعي النوع الاجتماعي وظروف الصراع وأن تؤخذ على أساس التقدير المستقل للاحتياجات، وأن لا تحقق بأي شكل من الأشكال مصلحة أو مساعدة أطراف يشيع أنهم اقترفوا جرائم حرب أو جرائم ضد البشرية وألا تتغاضى عن الهندسة الاجتماعية والديموغرافية أو ترسخها على نحو غير مباشر؛"

- كرر الإعلان في الفقرة النهائية 48 أن "إعادة الإعمار والدعم الدولي لتنفيذه لن يتم إلا إذا كان هناك حل سياسي موثوق متفق مع القرار 2254 إعلان جنيف، جاري تنفيذه بقوة. عملية إعادة الإعمار الناجحة تتطلب أيضاً وجود الحد الأدنى من شروط الاستقرار والشمول، ووجود حكومة ديمقراطية شاملة تضمن أمن وسلامة المواطنين، واستراتيجية تنمية متفق عليها تراعي ظروف النزاع، ومتحدثين موثوقين وشرعيين وكذلك ضمانات من حيث بالمحاسبة التمويلية". وذكر البيان أن "كلاً من تلك الشروط غير محقق في سوريا".

إلا أننا نلاحظ في هذا الإعلان ورود مصطلحات نرى خطورة كبيرة في استخدامها بدون وجود تعاريف واضحة لمضمونها، سياسات محددة للتعامل معها وآليات دقيقة لتنفيذها ومراقبتها، كل ذلك بالانطلاق من نفس المبادئ العامة التي نشرناها حول إعادة البناء:

- ذكر في الفقرة 25 من الإعلان لدى الحديث عن عودة بعض النازحين لمناطقهم "أهمية المساعدة الإنسانية وغير الإنسانية في العمل على إزالة العقبات التي تعترض العودة... بما فيها من خلال اتباع نهج أقوى ومتكامل على صعيد متطلبات الصمود"، تدعو مجموعتنا هنا إلى الانتباه عند التطرق لمواضيع إزالة العقبات أمام العودة لخطر طمس الحقائق المتعلقة بجرائم الحرب، أو تثبيتها (تغيير الملكيات) أو ارتكاب جرائم جديدة (البناء على ملكيات مسلوقة)؛

- ذكر في الفقرة 29 من الإعلان لدى الحديث عن المساعدة الإنسانية عن ضرورة "تكثيف الجهود لدعم التعافي المبكر ومتطلبات الصمود، وبناء قدرات المجتمعات المحلية والاعتماد على الذات، من خلال توفير الخدمات الأساسية، وسبل العيش والتنمية الاقتصادية المحلية، مع أكثر المتضررين من وباء كوفيد-19، بما فيهم النساء والشباب".

كذلك ورد في الفقرة 44 أن المؤتمر "شجع على الجهود التي تتجاوز الاستجابة في حالة الطوارئ والمنقذة للحياة، إضافة إلى التركيز على التعافي المبكر متطلبات الصمود واحتياجات الاعتماد على الذات في المجتمعات المحلية في سوريا بغية الحفاظ على النسيج الاجتماعي في البلد". إننا وإذ نرى ضرورة الاهتمام بالتعافي المبكر، إلا أننا نراه كمجموعة العمل من أجل بناء سوريا حرة كمرحلة مهمة سابقة ومحضرة لعملية إعادة البناء وعليه تنطبق عليها المبادئ العامة التي حددناها لنضمن كون التعافي المبكر لا يخرق المبادئ الضامنة للحقوق والمراعية لحقوق الإنسان والساعية لإقامة سلام مستدام في سوريا. إن تخوفنا من المقاربة العشوائية لهذه المرحلة وإصرارنا على وضع ضوابط لها، دفعنا من جهة إلى تحليل التوجيهات الأساسية الصادرة عن وكالة التنمية للأمم المتحدة حول التعافي المبكر (الصادرة في عام 2008 والتي تم تحديثها في عام 2018)،

وإصدار ورقة تحليلية في النصف الثاني من عام 9191 تبين المخاطر المرتبطة بتطبيق هذه التوجيهات في الحالة السورية **وتخلص لمجموعة توصيات مهمة** حول مآقلمة هذه التوجيهات للوضع السوري. كما دفعنا هذا التخوف **في نهاية عام للرد 2019 بوضوح على المقاربة غير المكتملة والتي رأيناها خطرة التي تم نشرها من قبل "مجموعة الأزمات الدولية" حول "مخارج من المأزق الأوروبي المتعلق بإعادة إعمار سوريا".**

اننا نكرر ونؤكد على أهمية دعوتنا لجميع المشاركين في المؤتمر وكذلك لكافة المعنيين بموضوع المساعدات التي تتجاوز الاستجابة الإنسانية الطارئة لسوريا ل:

- **الأخذ بعين الاعتبار لكامل للمبادئ العامة لإعادة بناء سوريا** التي سبق ونشرناها لدى اتخاذ القرارات ورسم السياسات المتعلقة بالمساعدات المقدمة لسوريا غير المتعلقة بالاستجابة الإنسانية الطارئة، بالإضافة إلى الإصرار على الطبيعة الشاملة لعملية إعادة البناء التي يجب أن تتجاوز إعادة اعمار الاقتصاد والبنى التحتية إلى إعادة بناء البلد والمجتمع؛

- **التأكيد على الدور الأساسي والالزامي للمجتمع المدني السوري والمجتمعات المحلية وبنى الحكم المحلية** التشاركية المنتخبة ديمقراطياً في تصميم وتنفيذ ومراقبة عملية إعادة البناء مع التنبيه لأهمية دور الاعلام الحر في عملية المراقبة؛

- **إعتبار كل عمليات "إعادة الاستقرار" أو "التنمية المحلية" أو "التعافي المبكر" في سوريا كمراحل تحضيرية تدخل ضمن سياق عملية إعادة البناء.** لذلك يتوجب على الدول المانحة المساهمة في دعم هذه الجهود عموماً وعلى الإتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة المعنية أن **تقوم بتعريف واضح لمضمون أي من هذه المصطلحات عند استخدامها، وإقرار سياسات محددة مطورة خصيصاً للحالة السورية ومبنية على المبادئ العامة التي نشرتها مجموعتنا أو على أي مبادئ تضمن تجنب المخاطر الموضحة فيها، ورسم توجيهات تنفيذية دقيقة وآليات مراقبة شاملة، كافية وشفافة** لكل أنواع الدعم المقدم لهكذا عمليات.

كما أن مجموعة العمل لبناء سوريا حرة ونظراً للوقائع والمعلومات الواردة لديها **تطالب الدول المعنية ب:**

- **التأكيد على أهمية المحاسبة** للوصول للعدالة والسلام المستدام في سوريا وبناء عليه العمل على **وضع آليات فعالة للرقابة وإجراءات العناية الواجبة المبنية على حقوق الإنسان فيما يتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية** لضمان الشفافية ووصولها للفئات الأكثر احتياجاً وعدم استفادة مرتكبي وممولي انتهاكات حقوق الإنسان منها:

- العمل السريع وبشكل منسق بين الدول على **تحديد وتفعيل آليات واضحة ورسمية تمكن وتسهل عملية الاستفادة من بنود الاستثناءات في مجموعة العقوبات الموجودة حالياً** والمتعلقة بسوريا لتمكين كافة الأطراف الجادة والملتزمة بالمبادئ العامة أو العاملة في الاستجابة الإنسانية الطارئة من تقديم المساعدة للمدنيين السوريين في كافة أنحاء البلد.